

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٤٨

الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، يجد بلدي نفسه مضطرا، للسنة الرابعة على التوالي، أن يدين عملا من من أشنع الأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد أي شعب في التاريخ. ويضعف من خطورة هذا العمل ويدعونا لشجبه بمزيد من القوة أنه يرتكب من جانب دولة عظمى عالمية ضد أمة صغيرة تعتر بنفسها هي الأمة التي يشرفني أن أمثلها.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا)

البند ٢٧ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

هذه هي حالة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٣٤ عاما منتهكة بذلك أهم المعايير الأساسية للقانون الدولي، وللتعايش السلمي بين الدول المستقلة ذات السيادة، ولحرية التجارة والملاحة.

تقرير الأمين العام (A/50/401 و Add.1)

مشروع القرار (A/50/L.10)

وفضلا عن ذلك، من المؤسف أن هذه السياسة المنظمة والمدعمة التي تهدف إلى خنق شعب كوبا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد تنفذ في تحد صارخ للمجتمع الدولي وفي تجاهل لثلاثة قرارات متتالية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذه القرارات، التي اتخذت بأغلبية كبيرة

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل كوبا لكي يعرض مشروع القرار (A/50/L.10).

السيد رودريغز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من المفارقات الواضحة أنه بينما يجري

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86493

* 9586493 *

ونتيجة للضريبة الإضافية المفروضة على بعض السلع المستوردة التي أرغمتنا الحصار على شرائها من أسواق واقعة في مناطق بعيدة تماما عن البيئة التجارية الطبيعية لكوبا، ونتيجة للزيادة في تكاليف النقل، زادت الخسارة في اقتصادنا الوطني إلى ٦٠ مليونا من الدولارات خلال عام ١٩٩٤، وستبلغ الخسارة هذا العام نفس هذا الرقم تقريبا.

وعلاوة على ذلك، انخفض حجم التجارة بين كوبا والشركات الفرعية للولايات المتحدة الموجودة في بلدان أخرى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ إلى الصفر تقريبا - على الرغم من أن حجم تلك التجارة كان قد وصل إلى ٧١٨ مليونا من الدولارات عام ١٩٩١ - وذلك نتيجة لوقف التراخيص التي تصدرها وزارة الخزانة كجزء من الآثار التي يرتها القانون سالف الذكر خارج النطاق الإقليمي، مما يؤثر بشكل خطير على المشتريات من المواد الغذائية والأدوية اللازمة لشعبنا.

وفضلا عن ذلك، لا يزال هناك حظر على أي شركة أجنبية تبيع إلى كوبا أدوية، أو معدات طبية، أو إمدادات طبية قد تحتوي على مكونات أو تكنولوجيا منشؤها الولايات المتحدة، حتى وإن كانت الشركة المعنية ليست فرعاً تابعاً لإحدى شركات الولايات المتحدة. وكما يمكن أن نرى من تقرير الأمين العام، تظهر أحدث آثار هذا النوع من الأنظمة في الأضرار التي تكبدتها شركات من المملكة المتحدة، والدانمرك، والمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وأستراليا، وبلدان أخرى، كان لها تاريخياً معاملات تجارية مع كوبا.

ويمكن القول بإيجاز بأننا إذا أخذنا في الاعتبار الإيرادات التي توقف تحصيلها والمصروفات الإضافية المترتبة على الحصار، فإن الحجم الإجمالي للأضرار التي أصابت الاقتصاد الكوبي عام ١٩٩٤ يقدر بأكثر من بليون دولار، وهو رقم يمثل ٥٠ في المائة من مجموع واردات البلد في ذلك العام. وهذا بالإضافة إلى الأضرار التي سبق إبلاغها إلى الجمعية العامة في السنوات السابقة.

ويتضمن تقرير الأمين العام معلومات مفصلة عن الأضرار التي سببها الحصار لاقتصاد بلدنا ولنوعية حياة شعبنا، فضلا عن بعض الإجراءات التي اتخذت لإحباط العمليات التجارية لكوبا مع حكومات وشركات

ومتزايدة، نصت على ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا ورفضت تجاوزه الحدود الإقليمية. ومن الحقائق التي لا تقبل المناقشة أن الحصار المفروض على كوبا لا يزال قائماً بل يزداد شدة.

ومجموعة القوانين واللوائح التي تنظم سياسة العدوان الاقتصادي الدائم هذه لا تزال نافذة، بل أن هناك خطوات جديدة تتخذ لتدعيمها وتوسيعها، وبخاصة فيما يتعلق بعواقبها التي تتجاوز الحدود الإقليمية والتي تمس دولا أخرى، وهناك إجراءات لهذا الغرض وافق عليها مؤخرا مجلسا النواب والشيوخ بكونغرس الولايات المتحدة.

ويواصل الحصار اليوم تأثيره بشتى الطرق وبشكل لم يسبق له مثيل على انتعاش الاقتصاد الكوبي وعلى مستويات معيشة شعبنا. ومرة أخرى، هناك اليوم ترسانة كاملة من الآليات والإجراءات التي يجري وزعها وصقلها لكي ترصد بدقة العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا وتكفل تطبيق الحصار فيما وراء الحدود الإقليمية عن طريق جملة أمور منها فرض طائفة واسعة من الضغوط على الشركاء الاقتصاديين المحتملين لكوبا، وعن طريق الاضطهاد الذي لا يلين والذي يتضمن العمل خفية ضد أنشطة كوبا الاقتصادية في الخارج، ولا سيما تلك التي تتعلق بالاستثمارات الرأسمالية والمجالات الحاسمة في الاقتصاد الكوبي.

والقانون المسمى "بقانون توريتشيللي" لعام ١٩٩٢، الذي يقصد منه منع كوبا من الاتجار مع فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان أخرى، والذي رفض رفضاً قاطعاً في هذا المحفل، لا يزال سارياً في النظام القانوني لذلك البلد ويطبق بصرامة وفقاً لأحكامه القانونية. ونتيجة للأحكام التي استحدثتها ذلك القانون ضد حرية التجارة والملاحة، تطالب معظم شركات الشحن كوبا بنفقات شحن أكثر من المعتاد، زاعمة أنها إذا دخلت أي ميناء كوبي لن تقبل سفنها في أي ميناء تابع للولايات المتحدة قبل مرور ١٨٠ يوماً على ذلك. وعلى سبيل المثال، زادت سلطات ولاية فرجينيا على الوثائق الرسمية التي تطلبها موانئها من شركات الشحن شهادة تنص على أن سفنها لم تدخل أي ميناء كوبي لمدة ١٨٠ يوماً سابقة لوصولها إلى فرجينيا.

وإذا كانت آثار هذه السياسة العدوانية ضدنا لم تتفاقم، وإذا كان لم يعد لدينا أي كوبي بدون مأوى، وإذا كنا لم نغلق أي مركز صحي أو تعليمي في بلدنا، وإذا كنا نجحنا في الحفاظ على معدلاتنا المنخفضة جدا للوفيات ولانتشار الأمراض - فإن الفضل في هذا كله يعود إلى النظم الكوبية الممتازة للرعاية الطبية والتعليمية، ولما يبديه العاملون في هذه المراكز من تفان طول الوقت، وكذلك لما تقدمه مؤسساتنا من مساعدة، وما يتحلى به كل فرد من شعبنا من روح الإيثار والتضامن.

إن التدابير التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤ لتشديد شروط الحصار ووضع عقبات إضافية في وجه العلاقات الطبيعية بين المهاجرين الكوبيين المقيمين في ذلك البلد وأقاربهم الموجودين في جزيرة كوبا - هذه التدابير يجري تنفيذها الآن تنفيذا كاملا. وهكذا، أصبح المواطنون الكوبيون المقيمون في الولايات المتحدة الأشخاص الوحيدين الذين ما زالوا محرومين من حقهم في التمتع بعلاقات طبيعية مع بلدهم الأصلي.

وقد سبق أن أوضحنا في أكثر من مناسبة أن تشديد سياسة العدوان الاقتصادي المستمر ضد كوبا عن طريق ممارسة ضغوط سياسية وتهديدات شتى ضد حكومات ذات سيادة - هذه السياسة التي يجري تنفيذها على الصعيد التشريعي والحكومي في الظروف المعروفة تماما والتي تواجه بلدي - ليست مجرد أمر عارض، وقد جعلت بلدي يفقد الآن أكثر من ٨٥ في المائة من تجارته التقليدية.

كما أنه ليس من قبيل الصدف أن تلك السياسة يجري تنفيذها بدرجة مفرطة لم يسبق لها مثيل في وقت أخذت فيه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لكوبا تظهر علامات انتعاش في الاقتصاد الوطني، وبدأت فيه التغيرات التي أدخلت تحقق نتائج إيجابية من بينها زيادة الاهتمام ببلدنا من جانب المستثمرين الأجانب.

وفي العام الحالي، نظر المجتمع الدولي بقلق وجزع بالغين إلى موافقة كونغرس الولايات المتحدة على مبادرة تشريعية ترمي إلى تصعيد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا إلى مستويات لا يمكن تخيلها، وبصفة خاصة البعد الجديد الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية، الذي تريد معظم

أخرى لا تخضع للسلطان القضائي للولايات المتحدة، الأمر الذي يقدم دليلا إضافيا على ما تتسم به السياسة التي تطبقها الولايات المتحدة ضد بلدي من طابع يتجاوز حدود ولايتها الإقليمية.

وبالمثل من الصعب تصديق المدى الذي ذهبت إليه هذه الإجراءات في ممارسة الضغط على بعض حكومات البلدان النامية لمنعها من شراء منتجات جديدة، بل وفريدة في بعض الحالات، من صناعة التكنولوجيا الأحيائية الكوبية، دون التفكير في حياة الآلاف من البشر الذين بإمكان هذه المنتجات - لقاحات وأدوية أخرى ذات فعالية مشهود بها - أن تنقذها.

ومع ذلك، فإن شعب كوبا - لا سيما أطفالنا ونساءنا الحوامل ومواطنونا من كبار السن والمرضى - يعانون يوميا من الحصار المستمر والمتزايد ضد كوبا. وتتزايد باستمرار الأضرار التي تلحق مجالي الصحة والتعليم، وهما مصدر إعزاز دائم لشعبنا ولشعوب العالم النامي كله.

ويصف تقرير الأمين العام بوضوح أثر هذه السياسة على الانخفاض المتواصل لمستويات تغذية سكان كوبا، ويشير إلى ظهور مشاكل صحية لم يسمع عنها من قبل في صفوف أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر، وهذه الحقيقة أيدتها هيئات دولية وأجهزة تابعة للأمم المتحدة.

ويكفي للتدليل على الطابع الإجرامي لهذا الحصار سرد مثال واحد: هناك شركتان فقط - كلاتهما في بلدان أخرى - كانتا توردان أجهزة ضبط النبض لمرضى القلب، وقد توقفتا عن التوريد. وكانت حجة الأولى أن الأجهزة بها مكونات مصنوعة في الولايات المتحدة، أما الثانية فكانت حجتها أن الشركة المنتجة قد بيعت إلى شركة مقرها في الولايات المتحدة.

لقد تحمل شعبنا المتحد والبطل آثار هذا الحصار بمعاناة هائلة وحالات نقص يومي في الأغذية والأدوية. وفي الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بعيدها الخمسين، من المؤسف أن يتعرض شعبنا بأكمله للمعاناة نتيجة لقرار سياسي أحادي الجانب. ومن الصعب أن نصدق أن هذه الجريمة، التي يمكن إيقافها بقرار سياسي تتخذه الولايات المتحدة من جانب واحد أيضا، ما زالت ترتكب يوما بعد يوم.

أيضا لأنه قد أصبح واضحا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن الولايات المتحدة تحاول أن تقرر، حتى من خلال صكوك قانونية، نظام الحكم والهيكل الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم في كوبا، كما يبدو بوضوح صارخ في قانون توريتشيلي ومشاريع القوانين المعروضة على كونغرس الولايات المتحدة. وكوبا عندما ترفض بشدة كدولة مستقلة ذات سيادة هذا الاجتراف فإنها لا تسعى لتحقيق مصالحها فقط، وإنما تعمل أيضا لصالح جميع الدول التي يمكن أن تجد نفسها في أي وقت من الأوقات معرضة للمضايقة من أي بلد أكثر منها قوة استنادا الى سابقة مشؤومة يمكن إرساؤها الآن. وفي كوبا لن يكون هناك تعديل بلات الثاني بفضل الإرادة المستقلة للشعب الكوبي.

هذه هي الأسباب التي تشكل، من حيث الجوهر، الأساس الذي يستند اليه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10 الذي يشرفني أن أقوم بعرضه والذي أصبح معروفا بالفعل لمعظم الوفود الحاضرة هنا. والقرار الذي ستتخذه هذه الهيئة بعد قليل سيظل حيويا بالنسبة لاحترام المبادئ المكرسة في ميثاق هذه المنظمة وفي القانون الدولي، كما أنه يعد رسالة واضحة لمن يحاولون انتهاك هذه المبادئ. ونأمل أن تؤكد الجمعية مرة أخرى، بفضل التصويت الإيجابي من جانب الوفود الحاضرة هنا، التزامها بالمبادئ التي تحكم وجود هذه المنظمة ذاته.

السيد قيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لقد أتاحت هذه الدورة للدول الأعضاء الفرصة لكي تؤكد مرة أخرى التزامها الرسمي بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد جاء في الإعلان الذي اعتمد أخيرا في الاجتماع التذكاري الخاص الذي عقد بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظماتنا، أننا نحن الدول الأعضاء نؤكد من جديد تأييدنا لفكرة:

"أن تكون الأمم المتحدة في قادم الأيام منظمة متجددة النشاط والفعالية، تعمل في سبيل النهوض بالسلام والتنمية والمساواة والعدل والتفاهم فيما بين شعوب العالم؛" (القرار ٦/٥٠، الفقرة الخامسة من الديباجة)

وتعهدنا أيضا بتعزيز الأساليب والوسائل التي تضمن تحقيق التسوية السلمية للمنازعات.

الأوساط المحافظة في الكونغرس إضفاء على سياسة استهدفت منذ بدء تطبيقها فرض قانون الولايات المتحدة على الدول الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنهم يعترضون معاقبة كل من له روابط اقتصادية بكوبا سواء كان دولة، أو شركة بل فردا - بالشدة المعهودة للإمبرياليين.

وقد أخذت محاولات إخضاع سيادة الدول الأخرى لأهداف تشريع الولايات المتحدة، وإخضاع معايير ومبادئ القانون الدولي لأوامر بلد واحد تتضح وتظهر خطورتها الآن أكثر من أي وقت مضى. ومن الواضح أن هذه ستكون النتيجة التي ستتمخض في نهاية المطاف عن اعتماد المبادرات المطروحة حاليا أمام كونغرس الولايات المتحدة.

وإذ يفتقر مروجو تلك المبادرات افتقارا كاملا إلى الإحساس القانوني والأخلاقي، فإنهم يحاولون الآن تدويل الحصار الذي تعرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على كوبا، كما لو كانت تلك السياسة لم تواجه بالرفض الصريح من المجتمع الدولي في ثلاثة قرارات للجمعية العامة.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن هذه الأشكال الجديدة لتطبيق قوانين الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية يمكن أن تؤدي بالمواطنين الكوبيين، الذين أصبحوا مواطنين أمريكيين فيما بعد، ممن أممت ممتلكاتهم في الستينات بمقتضى القانون الكوبي، الى أن يتخذوا إجراءات قانونية أمام المحاكم الأمريكية ضد المستثمرين الأجانب في كوبا، مما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وبالمثل يمكن أن تتوقف المساعدة الأمريكية المقدمة لبلدان أخرى على نوع العلاقات التي تقيمها تلك البلدان مع كوبا.

إن حكومتي يراودها أمل راسخ ودائم في الحفاظ على علاقات طبيعية مع جميع الدول، دون استثناء، ويؤكد بلدي من جديد استعداداه لتسوية الخلافات التي تفرق بين كوبا والولايات المتحدة عن طريق الحوار والتفاوض على أساس الاحترام والمساواة، وبنفس الأسلوب الذي اتبع مثلا في المحادثات المتعلقة بالهجرة. وعلى الرغم من ذلك، هناك مخاطر جديدة تواجه كوبا وتهدد بقاءها كدولة مستقلة. وتناشد كوبا المجتمع الدولي ليس فقط من أجل ما يترتب على الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية ويؤثر تأثيرا قانونيا واقتصاديا على دول أخرى كما يؤثر علينا، بل

ما زالت هامة جدا وصالحة كوسيلة مثلى لتحقيق التفاهم.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): مرة أخرى يتعين على الجمعية العامة أن تتناول هنا، في دورتها الخمسين، بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". هذا الحصار الذي استمر أكثر من ٣٠ عاما لم يؤد فقط الى الإضرار بالاقتصاد الكوبي ولكنه قبل كل شيء منع الاقتصاد الكوبي من أن يندمج مرة أخرى في الاقتصاد العالمي.

إن بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي يلتزم بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم يسن أو يطبق على الإطلاق قوانين أو تدابير من هذا النوع. ونعتبر هذه التدابير أعمال عدوان ضد سيادة الدول الأخرى وضد حرية التجارة والملاحة.

إن هذه المسألة ما فتئت تعرض منذ أربع سنوات على الجمعية. ويأسف وفدي أسفا عميقا لأنه لا يبدو في الأفق حتى الآن أي حل يقبله الطرفان المعنيان مباشرة. ولذلك يستمر الحصار للأسف بل ويتعزز. وقد سبق أن تحمل شعب كوبا معاناة كثيرة نتيجة للحصار. فهل تستمر هذه المعاناة؟ وحتى متى؟ أينبغي لنا أن نتفجع فقط دون اكتراث، مكتوفي الأيدي؟ بالطبع لا. فما الذي ينبغي أن نفعله إذن لكي نسهم إسهاما إيجابيا في حل هذه المشكلة الشائكة؟

إن الشعب الكوبي، مثل جميع الشعوب الأخرى في العالم، شعب بريء يود فقط أن يعيش في سلام وكرامة وأن ينعم بالتعاون الاقتصادي والتجاري مع العالم الخارجي. ولا نعتقد أنه من الإنصاف أن نعاقب شعبا بل وأن نحكم عليه بالمزيد من المعاناة وبالعيش الى أجل غير مسمى في ظل هذا الحصار. ولهذه الأسباب يجب على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه حتى يتسنى التوصل، في أقرب وقت ممكن، الى حل مقبول من الطرفين، يساعد في صون السلام وفي استعادة الثقة بين شعوب هذه المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

لا يوجد أحد هنا لا يدرك أن هذه المشكلة معقدة. ولكن إذا نظرنا جميعا الى الأمام، الى المستقبل، فإن

إن حكومة المكسيك لم تصدر أو تطبق أي قوانين تتجاوز بطبيعتها حدودها الإقليمية، وذلك وفقا لمبادئ سياستها الخارجية المنصوص عليها في دستورها وامتثالاً لالتزاماتها المستمدة من الأمم المتحدة والقانون الدولي. بل على العكس فإننا رفضنا في مجموعة كبيرة من المحافل فرض إجراءات قسرية من جانب واحد من شأنها أن تمس رفاه الشعوب، وتعرقل حرية التجارة وتبدو غريبة على الممارسات التجارية المعترف بها عالميا.

وتود حكومة المكسيك أن تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء اعتماد مجلس كونغرس الولايات المتحدة لمشروع قانون يعرف باسم "قانون التضامن مع الحرية والديمقراطية في كوبا". إن بلدي يحترم سيادة الدول ولكنه يرى أن الأحكام المنصوص عليها في هذا التشريع، تهدد من حيث طبيعتها ونطاقها سيادة الدول الأخرى ومبادئ القانون الدولي وحرية التجارة.

ونحن نخاطب في كونغرس الولايات المتحدة إحساسه بالعدل والإنصاف والتضامن الدولي ونناشده أن يمنع هذه المبادرة من أن تتحول الى قانون، لأنه متى أصبح نافذ المفعول، فسيصل الى مستوى الانتهاك السافر للقانون الدولي ويشكل سابقة سياسية لن تقبلها بقية العالم.

إن استخدام تدابير من جانب واحد لا يمكن أن يرسى أي أساس للتعايش السلمي والأمن والوثام بين الدول. ولكنه سيؤدي فقط الى اضطراب مناخ التفاهم والتسامح. إن الأساليب البالية والرؤية الضبابية التي لا تتفق حاليا مع الأوضاع العالمية الجديدة لن تساعدنا على تعزيز القواعد التي تحكم الساحة السياسية الدولية الجديدة. ونحن مقتنعون بأن الحصار ينبغي أن يرفع. ومن الضروري للغاية أن ندرك أن الحوار والتفاوض قد أثبتا فعلا فاعليتهما وأثمرتا نتائج مرضية يمكن بل وينبغي البناء عليها.

وسيصوت وفدي بطبيعة الحال مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10 لأنه يتبنى الرأي القائل بأن الضغط الذي يمارسه بلد على آخر لم يكن أبدا ولن يكون أبدا الطريقة المثلى لضمان قيام نظام دولي يحترم حكم القانون.

إننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأن الحوار والمصالحة والتسويات السياسية التفاوضية

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ينبغي أن تحكم دائما العلاقات الدولية.

وعلى أساس هذه المبادئ أود أن أؤكد أن فييت نام وافقت بالكامل على جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، مثل القرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ وكذلك على الإعلانات التي اعتمدها مؤخرا في كارتاخينه، كولومبيا، رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، والتي تدعو بشدة الى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

إني أود مرة أخرى إعلان موقف فييت نام المتمثل في أنه يجب إبطال هذه القوانين التي تتخطى آثارها الحدود لأنها تجور على المصالح التجارية المشروعة لا لكوبا فقط وإنما لبلدان أخرى أيضا.

إن فييت نام تؤيد جميع المساعي والتدابير التي يمكن أن تشجع جمهورية كوريا والولايات المتحدة على إجراء مفاوضات بأسرع ما يمكن بهدف حل المشاكل المعلقة فيما بينهما تمشيا مع الاتجاه الراهن صوب التحاور والتعاون في العالم.

وختاما، أود الاعراب عن تعاطف شعب فييت نام العميق مع شعب كوبا الذي يعاني في الوقت الراهن من الكثير من المشاق. وبروح من التفاهم والتضامن مع شعب كوبا، بدأت حكومة وشعب فييت نام، وسيواصلان، القيام بأنشطة ترمي إلى تقديم المساعدة المعنوية والمادية إلى شعب كوبا، وإبداء التضامن معه في محاولته التغلب على المصاعب والعواقب المترتبة على سياسة الحصار التي أشرت إليها.

السيد لوندونيو - باريديس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

تشهد البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بقلق متزايد استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومن الطبيعي أن يثير دهشتنا أن نرى، في بعض الحالات، أن الآثار المترتبة على نهاية الحرب الباردة تمضي فيما يبدو في اتجاه واحد فقط. بل إن الأكثر مدعاة للانزعاج هو وجود تمييز لدوافع سياسية واضحة.

هذه المشكلة، شأنها شأن مشاكل أخرى كثيرة معقدة، ستجد فرصة لحلها. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تناشد الطرفين المعنيين مباشرة، أي جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، أن يدخلوا في مفاوضات جادة وأن يبذلا قصارى جهدهما لحل هذه المشكلة سريعا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن اقترح، إذا لم يكن هناك اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال الساعة ١٢/٠٠ ظهرا اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بناء عليه، أطلب من الممثلين الذين يرغبون في الكلام في المناقشة أن يضيفوا أسماءهم إلى قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هذه هي المرة الثالثة التي أتكلم فيها أمام الجمعية بشأن بند جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي هذا الصدد أود أن أشير الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية فييت نام والذي قال فيه إن الرأي العام الدولي يشعر بقلق متزايد إزاء تحول تطبيق الجزاءات على نحو متزايد ليصبح نوعا من أنواع العقاب أو الجزاء الذي يستخدم لأغراض سياسية محددة، وهذا أمر يتعارض مع الأهداف الأصلية ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. والواقع أن هذه الجزاءات تؤثر قبل كل شيء على حياة وصحة السكان المدنيين الأبرياء. ولذلك فإن إطالة أمد الجزاءات ينبغي أن يعتبر أمرا غير مقبول لأنه لن يجعل هذه الجزاءات أكثر فعالية ولا يأخذ بعين الاعتبار النتائج المترتبة عليها.

إن الاتجاه صوب استخدام الحوار والتعاون الدولي والإقليمي يغدو بالتدرج أمرا لا رجعة فيه. ونحن نرى أن مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والتعاون النافع للطرفين، والذي يقوم على أساس المساواة، وتسوية جميع المنازعات عن طريق المفاوضات، وعدم

"يدين رؤساء الدول أو الحكومات مواصلة بلدان معينة، مستخدمة في ذلك وضعها المهيمن في الاقتصاد العالمي، تصعيد اتباعها لتدابير قسرية أحادية الجانب ضد البلدان النامية بشكل يتعارض بوضوح مع القانون الدولي، مثل القيود التجارية، والمقاطعة والحصار وتجميد الأرصدة، بغرض منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر على الوجه الأكمل نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن توسع بحرية من تجارتها الدولية. وهم يعتبرون تلك التدابير غير مقبولة ويدعون إلى وقفها على الفور".

وقد اجتمع رؤساء دول أو حكومات البلدان الايبيرية - الأمريكية، التي تضم بلدانا عديدة من حركة عدم الانحياز، في سان كارلوس دي باريلوكه بالأرجنتين مؤخرا، حيث أعلنوا:

"إننا، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على مبادئ منظمة التجارة العالمية والقانون الدولي، ووفقا لقرارات الجمعية العامة أيضا، نرفض التدابير القسرية الأحادية الجانب التي تؤثر على رفاه الشعوب الايبيرية - الأمريكية، وتعوق التبادل التجاري الحر وشفافية الممارسات التجارية المقبولة عالميا، وتنتهك المبادئ التي تحكم التعايش الإقليمي وسيادة الدول.

"إننا منشغلون بوجه خاص في الوقت الحاضر بسبب التغييرات التنظيمية المعيارية التي تجري مناقشتها في كونغرس الولايات المتحدة والتي تتعارض مع هذه المبادئ التي نطالب بتطبيقها".

وقبل أن أختتم كلمتي أود، بوصفي رئيسا لوفد كولومبيا، أن أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض علينا، وعن اقتناعنا بأن من الضروري التخلص من تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية الأحادية الجانب ضد دولة ما، والتي من شأنها أن تؤثر على حرية التجارة الدولية.

إننا ندعو، مرة أخرى، إلى استخدام الحوار والمفاوضات للتوصل إلى حل للخلافات فيما بين الولايات المتحدة وكوبا.

فليس من المقبول محاولة فرض شكل معين من السلوك على دولة ما أو مجموعة من الدول من خلال إجراء قسري من جانب واحد. وفي حالة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، بدلا من أن تخلق هذه المحاولات تأييدا لها داخل المجتمع الدولي، فإنها تستثير المزيد والمزيد من التأييد لحكومة كوبا ولشعبها المعذب بوجه خاص، لأن هذا الشعب هو الذي يعاني في النهاية من المشاق التي يتسبب فيها هذا الإجراء.

وقد أفصحت البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في العديد من الإعلانات عن تأييدها للمبادئ المنصوص عليها في القرارات التي اعتمدها الدورات السابعة والأربعون والثامنة والأربعون والتاسعة والأربعون للجمعية العامة والمعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وفي الدورة الحادية عشرة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي عقدت في كارتاخينا دي إندياس في كولومبيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، تكرر إعلان موقف الحركة من هذه القضية. فينص إعلان كارتاخينا على ما يلي:

"يدعو رؤساء دول أو حكومات الحركة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء التدابير والإجراءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا، التي تتسبب، فضلا عن كونها أحادية الجانب ومناقضة لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولمبادئ حسن الجوار، في خسائر مادية هائلة وفي أضرار اقتصادية. وهم يدعون الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسوية خلافاتها مع كوبا من خلال المفاوضات وعلى أساس من المساواة والاحترام المتبادل، ويطالبون بالالتزام الصارم بقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩. وقد أعربوا عن القلق العميق بخصوص مشاريع القوانين الجديدة المقدمة إلى كونغرس الولايات المتحدة والتي ستصعد الحصار على كوبا وتوسع من طابعه المتعدي للحدود".

وجاء في مكان آخر من الإعلان:

وإن تنفيذ القرار ٩/٤٩ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" لا يزال يلقى تأييداً واسعاً المدى بين الدول الأعضاء.

وأهم ما يستلقت النظر هو أن جميع الردود التي وصلت من حكومات وعددها ٤٨ رداً، وستة ردود أخرى أيضاً من أجهزة ووكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ورد ذكرها في التقرير، تؤكد الامتثال للقرار، بما يتماشى مع أغراض ومبادئ الميثاق والقانون الدولي. وهذا دليل واضح على أن المجتمع الدولي يعارض الحظر المفروض على كوبا معارضة ساحقة.

ولذلك، لا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ لأنه حتى بعد صدور القرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ لم يُحرز تقدم لإلغاء التدابير التي:

"ترمي إلى تعزيز وتوسيع نطاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا" (القرار ٩/٤٩، الفقرة السابعة من الديباجة).

إن لعدم حدوث تقدم آثاراً مشؤومة على حياة أفراد الشعب الكوبي العاديين.

وفي هذه السنة، حيث يحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فإن الحاجة إلى تعزيز الحوار وإلى التمسك بالميثاق نصاً وروحاً ملحة أكثر من أي وقت آخر. وبالفعل، فإن روح ما بعد الحرب الباردة تتطلب أن تتعايش الدول القومية في سلام واحترام متبادل، في ظل القانون الدولي. وتنزانيا، شأنها شأن دول أعضاء أخرى عديدة، تعتقد أن الحظر المفروض على كوبا، بطبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية لا يبشر بخير بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وعند هذه النقطة، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه الجمعية إلى الجزء ذي الصلة من الإعلان الختامي لحركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر قمته الذي عقد مؤخراً في قرطاجنة بكولومبيا. وهذا الجزء يدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي المفروض ضد كوبا، ويحث الولايات المتحدة على تسوية خلافاتها مع كوبا عن طريق المفاوضات، على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وقد أعرب زعماء حركة بلدان عدم

السيد فالتي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ نهاية الحرب الباردة، تخلصت العلاقات الدولية إلى حد كبير من طابع المواجهة والطابع الايديولوجي اللذين اتسمت بهما في وقت من الأوقات. وتشير الاتجاهات العالمية إلى الحاجة إلى زيادة الحوار والتعاون. وفي ظل هذه الخلفية، ليس من الملائم اتخاذ تدابير تجارية قسرية أياً كان نوعها. وعلى المجتمع الدولي أن يدين التدابير المتخذة من جانب واحد والتي لها نتائج تتجاوز الحدود الإقليمية وتؤثر على المصالح المشروعة لأطراف أخرى. والبرازيل تعتقد أن تطبيق أي بلد لقوانين وتدابير ينتهك بها القرار ٩/٤٩ وقرارات سابقة تتعلق بهذا الأمر من شأنه أن يكون سبباً لإثارة قلق المجتمع الدولي بأسره. إن تلك القوانين والتدابير تتناقض مع مبادئ القانون الدولي المقبولة بشكل عام. ولذلك من الملائم أن تتخذ الجمعية العامة إجراء في هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، فإن تقييمنا للحظر المفروض على كوبا هو أنه لا يؤدي إلا إلى إعاقة إنجاز هدفه المعلن - وهو تحقيق المصالحة الوطنية، وتمتع الشعب الكوبي بالحرية والازدهار ودمج كوبا الكامل في مجتمع الدول الأمريكية.

وانتهز هذه الفرصة لأذكر بأن تلك التدابير المتخذة ضد كوبا رفضتها مؤخراً جداً محافل متعددة الأطراف - أبرزها مجموعة ريو، ومؤتمر القمة الايبيري - الأمريكي، وكما ذكر توا سفير كولومبيا، مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز.

وستصوت البرازيل مؤيدة مشروع القرار A/50/L.10 باعتباره وسيلة للدفاع عن مبادئ القانون الدولي، ولتعزيز العلاقات السلمية والودية بين الدول ولتأكيد مبادئ التعاون، ونحن نتوقع أن يفعل عدد كبير من البلدان الأخرى نفس الشيء.

السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي بأن أثنى على الأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقتين A/50/401 و A/50/401/Add.1 المؤرختين ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على التوالي، فيما يتصل بالبند ٢٧ من جدول الأعمال، المعروفين الآن على الجمعية.

الدول هما العقيدتان الأساسيتان اللتان تحكمان العلاقات بين الدول. وماليزيا - تمشيا مع هاتين العقيدتين - ستصوت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) قبل اسبوع تقريبا تجمع ممثلو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المستوى الأعلى للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وفي بياناتهم، وباعتماد إعلان بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لم يؤكدوا على تشجيع التعاون الدولي والعلاقات الودية فيما بين الدول، فحسب، بل أكدوا مجددا أيضا على التزامهم القوي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والتسوية السلمية للمنازعات.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة وبزوغ فجر بيئة دولية جديدة، لا تزال دول معينة للأسف تتخذ تدابير وإجراءات من جانب واحد ضد دول أخرى، وبالتحديد، تدابير اقتصادية قسرية تبلغ مبلغ الإرهاب الاقتصادي وتقوم على مصالح قصيرة النظر للذين يدعون لأنفسهم بالحق في التمتع بموقف السيطرة على العالم، مما يتناقض تناقضا مطلقا مع أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي المكرسة في مختلف الصكوك والوثائق الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولهذه التدابير والاجراءات أثر ضار بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبالأنشطة الإنسانية في البلد المستهدف وبالتالي فهي تعرقل الإقرار التام لحقوق الإنسان من قِبَل الشعب الذي يتعرض لهذه التدابير.

ومن الحقوق التي لا يمكن إنكارها أن تختار كل دولة نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون التدخل بأي شكل من جانب دولة أخرى. وفي هذا السياق، فإن استمرار الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي ألحق بالشعب الكوبي خسائر جسيمة وأدى الى معاناته وحرمانه الاقتصاديين يتعارض مع مبادئ ومقاصد

الانحياز أيضا - إدراكا منهم للآثار السلبية لقانون الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢. "قانون توريتشيللي" - عن القلق العميق بشأن تشريع هيلمز - بيرتين الجديد المعروف على كونغرس الولايات المتحدة، الذي يسعى إلى تكثيف الحصار ضد كوبا وإلى توسيع طابعه الذي يتخطى الحدود الإقليمية.

وتنزانيا، التي تتمتع بعلاقات ودية قوية مع كل من الولايات المتحدة وكوبا، واثقة بأن التوصل إلى حل عن طريق التفاوض سيكون ممكنا قبل أن يدخل التشريع الجديد المخرب حيز النفاذ. ويعزز اعتقادنا هذا قدرة الولايات المتحدة الثابتة، بشكل خاص، على الوساطة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، والآن في البلقان وهناك أيضا المناخ الدولي المواتي لجهود السلام.

وسأختتم بياني بالإعراب عن التفاؤل الذي يشوبه الحذر بأن يكون حظر الولايات المتحدة ضد كوبا الذي استمر ثلاثين عاما وثيقا، في مثل هذا الوقت من العام القادم، على طاولة المفاوضات. وتنزانيا - إذ تضع هذا في الاعتبار - تؤيد مشروع القرار A/50/L.10 وستصوت مؤيدة له.

السيد يوغالينغام (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بصفته رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز. ويعكس ذلك البيان تماما الموقف التقليدي الذي يتخذه زعماء حركة بلدان عدم الانحياز الذي أعيد تأكيده في مؤتمر قمة قرطاجنة.

لقد أعربنا دائما عن الرأي - كما انعكس في بياناتنا السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال - بأن الأمر يمكن تسويته على أحسن وجه بين البلدين نفسيهما. وماليزيا تعترف بحق كوبا في اللجوء إلى الأمم المتحدة، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور التي تنطوي على مسألة تجاوز الحدود الإقليمية. إن هذه المسألة تمس المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتتعارض مع عدد من القرارات التي أصدرتها هذه الهيئة خلال سنين. وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، مما يجيء في وقته أن نؤكد مجددا التزامنا بتلك المبادئ. إنها تخدم المصلحة الجماعية لنا جميعا - وباعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة يتعين علينا جميعا تأييدها. والتمسك بمبادئ القانون الدولي وتعزيز العلاقات السلمية والودية بين

لقد عرقلت شبكة التشريعات المناهضة لكوبا، والتي نسجت خيوطها على مدى ما يزيد عن ثلاثين عاما، معظم الجهود الكوبية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرضت بلدا بأسره للمحن، والجوع، ولا أعتقد أن المجتمع الدولي في حاجة الى الأرقام والاحصائيات لتقدير حجم هذه الأضرار، خاصة على الفئات الأضعف في المجتمع الكوبي، كالأطفال والشيوخ والنساء، نتيجة نقص الأدوية والحظر على التحويلات المالية، ومنع الاستفادة من التطور العلمي، والتقدم التقني. وهذه الممارسات للأخلاقية التي هي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان تقدم دليلا كافيا لدحض الإدعاءات الأمريكية في دفاعها عن الديمقراطية، والشرعية الدولية، وحرية التجارة، واحترام حقوق الإنسان، وتدفع الى الصدارة النهج الأمريكي القائم على تجويع الشعوب، وممارسة السلوك الذي ينطوي على تجاوز الحدود الوطنية من خلال الضغوط على الشركات، والدول الأخرى لمنعها من التعامل مع الشعوب التي ترفض هيمنتها مثل الشعب الكوبي.

إن السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا ليست حالة منفردة، وإنما هي ممارسة لسياسة ثابتة طبقت على بلدان أخرى، من بينها بلادي، حيث فرضت عليها الإدارة الأمريكية منذ ١٩٨٦ إجراءات اقتصادية صارمة تجدد مرتين في العام، وشملت هذه الإجراءات منع الشركات الأمريكية من التعامل مع ليبيا، وحرمان الطلبة الليبيين من مواصلة دراستهم العليا في الجامعات الأمريكية، كما شملت تجميد الأموال الليبية بالمصارف الأمريكية. وكما هو الحال بالنسبة لكوبا حيث تبرر الإدارة الأمريكية حظرها بحجج لا يمكن اعتبارها إلا تدخلا في الشؤون الداخلية لكوبا، فإن الحجة التي تبرر بها مجموعة إجراءاتها القسرية ضد ليبيا، هي أن ليبيا تشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي، وإذا كان للمرء أن يبدي الدهشة إزاء التصرفات الأمريكية تجاه الشعب الكوبي الذي قرر بمحض إرادته اختيار نظامه السياسي والاقتصادي، فإنه من السذاجة أن يصدق المرء الادعاء بأن ليبيا تشكل خطرا على الأمن الأمريكي، إذ كيف لبلد صغير، ومحدود الموارد مثل ليبيا أن يكون مصدرا لتهديد أي كان فما بالك بتهديد أمن أقوى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تبعد عن ليبيا آلاف الكيلومترات. إن الحقيقة هي عكس ذلك تماما فليبيا هي التي ظلت عرضة للتهديد والاستفزاز المتواصل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتعرض أمنها، وسلامتها الى عمل عدواني مباشر عندما

الميثاق وقواعد القانون الدولي. وتدعو جمهورية إيران الإسلامية، شأنها شأن غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، الى إزالة وإلغاء جميع أنواع الحظر الاقتصادي والتجاري المفروضة على كوبا. وتعتقد أن الخلافات بين الدول ينبغي أن تسوى بطريقة سلمية. وفي هذا الصدد، طلب رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، أثناء مؤتمر القمة الحادي عشر، الذي عقد في كولومبيا قبل اسبوعين، الى حكومة الولايات المتحدة أن تنهي تدابيرها وإجراءاتها الاقتصادية والتجارية والمالية المتخذة ضد كوبا.

وإذ يدرك وفدي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي تواجهها الأمة الكوبية نتيجة للحظر غير المعقول، فإنه يود أن يعرب عن تأييده مرة أخرى لأي خطوة قد تود الجمعية العامة أن تتخذها لحل المسألة قيد النظر. وينبغي ألا يبقى المجتمع الدولي صامتا إزاء حالة تقوم فيها دول معينة بممارسة الإرهاب الاقتصادي وتحاول فيها بنشاط تقويض الاستقرار الاقتصادي أو السياسي في دولة أخرى بغية فرض هيكل سياسي واقتصادي معين على ذلك البلد.

السيد الزوي (الجمهورية العربية الليبية): السيد الرئيس شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تسوية خلافات كثيرة، فني مناطق عديدة من العالم سوى الأعداء خلافاتهم، ودفن الخصوم تناحرهم، وهذه الجمعية نفسها سعت في دورتها الماضية، والدورتين السابقتين لها، الى حل المشكلة التي طال أمدها، والناجمة عن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا. وبينما كان كثيرون يتعشمون في أن تنهي الولايات المتحدة تطبيق إجراءاتها القسرية ضد الشعب الكوبي، إلا أن الرد جاء مختلفا تماما، ولم يقتصر الحال على تجاهل ما نصت عليه قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٩/٤٩، بل قامت الحكومة الأمريكية بتشديد إجراءات الحظر نتيجة لتطبيقها مجموعة التدابير التي اعتمدها الإدارة الأمريكية في شهر آب/اغسطس من العام الماضي، الأمر الذي لا يقدم سجلا مشينا للإستخفاف بإرادة غالبية المجتمع الدولي فحسب، بل يؤكد على مدى الإصرار في المضي في التوجه الرامي الى فرض نظام سياسي واجتماعي على الشعب الكوبي على هوى الولايات المتحدة ووفق مشيئتها.

الأمر الذي سيجعلها عرضة لاحتجاجات دولية مستمرة، لأن إجراءاتها القسرية تتعارض مع أهداف وأغراض الأمم المتحدة، وخاصة هدف إنماء العلاقات الودية بين الشعوب، كما تتناقض مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين، والذي ينص في مادته الثانية والثلاثين على أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم، أو تشجع على أن تستخدم تدابير اقتصادية، أو سياسية، أو أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. هذا إلى جانب أن الإجراءات القسرية الأمريكية على كوبا، وعلى غيرها من الدول، تعرقل الجهود لدعم أسس تعاون دولي بناء، ولا تتفق مع توجه نحو إقامة علاقات صداقة وتعاون تعزز السلم والأمن الدوليين، وباعتبار أن الإبقاء على هذه الإجراءات من شأنه أن يقوض روح الثقة، ويقضي على جو الطمأنينة لدى كافة الشعوب. ولتعلم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن سياسة الحظر والتجوع وقتل الشيوخ والأطفال لن تنجح في إخضاع الشعوب لأنها سياسة ظالمة، سياسة إمبريالية، سياسة غطرسة القوة رفضتها كل الشعوب. وها هو المثل الكوبي أمامنا، يقف شاهداً على ذلك. فتحية للشعب الكوبي ولكل الشعوب التي تعاني من ظلم الولايات المتحدة ومن غطرستها وتتحدى الحصار، وستنتصر بإذن الله.

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ينظر وفد بلدي بعين القلق البالغ إلى المنازعات الناشئة بين كوبا والولايات المتحدة، وهي المنازعات التي استمرت طوال العقود الثلاثة والنصف الماضية. ومما يؤسف له بصورة خاصة أن العلاقات الرديئة بينهما قد تفاقمت بسبب فرض تدابير متعددة، منها الحظر التجاري المدمر. ومما يفاقم الحالة التشريع الجديد الذي يستهدف زيادة إحكام الحظر - مما يلحق الضرر بمصالح الشعب الكوبي. وبالتالي، فإن كوبا قد تواجه فعلاً أزمة اقتصادية لا سابق لها.

وقبل أن أمضي بالإدلاء ببياني، أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به توا الممثل الدائم لكولومبيا، بوصفه رئيساً لمجموعة دول عدم الانحياز.

لقد تسبب تطبيق إجراءات اقتصادية تأديبية بهذا الحجم الكبير ولهذه الفترة الطويلة في معاناة ومشقة كبيرتين لشعب كوبا، وفي إعاقة تطلعاته إلى تحقيق التنمية في وقت أصبح فيه تعزيز التعاون

أغارت على المدن الليبية مئات الطائرات الأمريكية فدمرت البيوت، وهدمت المدارس، والمستشفيات، وخلفت عشرات القتلى من النساء والأطفال، وعندما فشل العدوان، وأعمال الاستفزاز في تحقيق النوايا الأمريكية ضد الشعب الليبي خلقت الولايات المتحدة مشكلة جديدة، هي ما أصبح يُعرف بمشكلة لوكربي، واتهمت لبييين بأن لهما علاقة في تدميرها، وبدل أن تقبل بالمبادرات الليبية ومقترحات المنظمات الإقليمية لحل هذه المشكلة في إطار المحافل الصحيحة، وبموجب الاتفاقيات ذات الصلة، ومنها اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ بشأن سلامة الطيران المدني، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية كل هذه العروض، واستخدمت مجلس الأمن الدولي لفرض عقوبات جائرة على ليبيا، نجم عنها وفاة وإصابة الآلاف بسبب استخدام الطرق البرية، إلى جانب الأضرار الاقتصادية التي تجاوزت عشرة بلايين دولار.

إن وفد بلادي الذي يدرك تماماً الصعوبات التي تواجهها الأمة الكوبية نتيجة الحظر الأمريكي، يود أن يعلن تأييده لأية إجراءات تتخذها الجمعية العامة فيما يتصل بالمسألة قيد النظر سعياً لإنهاء هذا الحظر. وفي هذا الظرف فإنه من الأهمية بمكان التذكير بأن مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في مواد كثيرة، منها المادة الثانية، حيث جاء في الفقرة الفرعية الثالثة منها ما يلي: "[أن] يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم" "بالوسائل السلمية". وهذا المبدأ الذي تم التأكيد عليه منذ إنشاء الأمم المتحدة، ثبتت فعاليته في تسوية منازعات عديدة، ولذلك فإن وفد بلادي يأمل ألا تقف تراكمات الماضي عقبة أمام اللجوء إلى هذا المبدأ بهدف إنهاء الحظر المزمع على كوبا، خاصة وأن هذا البلد ما برح يعرب عن استعداده لحل المشكلة في هذا الإطار، وما فتئ يعبر عن قبوله للبحث عن السبل المناسبة لتسويتها.

إن الخيار الآن أمام الولايات المتحدة، وهو إما أن تستجيب للنداءات المتكررة، وتسوي خلافاتها مع كوبا ومع غيرها من الدول على هذا الأساس، وهو ما سيكون محل ترحيب من الأسرة الدولية، باعتباره يلبي أحد أغراض الأمم المتحدة كما جاء ذلك في الفقرة الفرعية الأولى من المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق، التي تدعو أطراف أي نزاع أن يلتمسوا حله بطرق التسوية السلمية، أو أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها القائمة على الحظر والمقاطعة،

تفصل بينهم الحواجز الإيديولوجية في كل مكان في العالم اجتمعوا معا لتسوية خلافاتهم عن طريق المفاوضات والحوار، على النحو الذي يدعو إليه ميثاق الأمم المتحدة. ولا نعتقد أن الأزمات المستمرة بين الولايات المتحدة وكوبا لها مكان في هذا النظام العالمي الجديد الناشئ الذي ستكون صفاته الهامة المتكاملة ومبادئه الأساسية، على ما نأمل، التعايش السلمي والتسامح في كنف نظام عالمي متنوع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

وتشعر زمبابوي بقلق عميق من التدابير المقترحة في الآونة الأخيرة بزيادة تشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ضد كوبا. وهذه التدابير الأخيرة التي ترمي إلى تضيق الخناق الاقتصادي على كوبا تأتي - بشكل غريب ومؤسف - في وقت نرى فيه قوة نقد الرأي العام العالمي تجعل هذه السياسة بشكل متزايد غير مقبولة ومن المتعذر الدفاع عنها. وقد أكدنا على هذه النقطة في الماضي ونؤكد عليها الآن مرة أخرى: إن مد نطاق تشريعات الولايات المتحدة فيما يتجاوز ولايتها الوطنية يتناقض مع القانون الدولي، ويمثل انتهاكا لأبسط قواعد القانون الدولي وأعرافها؛ وانتهاكا لسيادة كوبا وسيادة شركائها التجاريين.

ونعتقد أنه من الخطأ وغير الأخلاقي أن يفرض الأعضاء الأقوى في المنظمة إرادتهم على جيرانهم الأصغر والأضعف. وقد قيل لنا في مناسبات عديدة إن الغرض من الحصار هو حث كوبا على اتباع نظام اجتماعي معين. ووفد بلدي غير مقتنع بأن هذه طريقة حكيمة لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية: إن الطريقة الفعالة الوحيدة لإدخال الإصلاح هي الحوار والمشاركة النشطة وليس العزل وعدم التعامل وفرض الحصار.

ولقد ساقطت الولايات المتحدة في الماضي الحجة بأن لكل حكومة الحق في اختيار الشركاء الذين ترغب في أن تقيم معهم علاقات تجارية وسياسية. ومع ذلك، نعتقد أنه عندما يكون للتدابير التي تفرض من جانب واحد أثر سلبي على حق الدول الأخرى في أن تدخل بحرية في علاقات تجارية، يصبح من حق المجتمع الدولي، ومن واجبه، أن يطالب بإلغاء هذه التدابير.

ويوفر ميثاق الأمم المتحدة آلية لتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم والأمن الدوليين، وتحدد

الدولي من أجل التنمية ضروريا؛ وبالتالي فإننا نؤيد الرأي المعرب عنه على نطاق واسع بأنه، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، لا يجوز حرمان أية أمة من فرصة المشاركة بحرية ودون عائق في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الدول. وإقامة الحواجز في هذا المجال لا يتماشى مع هدف إقامة نظام دولي جديد أكثر إنصافا من أجل تحقيق السلام المستقر والعدالة الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الاستمرار في هذا الحصار يمكن أن يثير أزمة خطيرة لا في كوبا وحدها بل فيما يتجاوزها، وهذا ستكون له مضاعفات على السلام والاستقرار الإقليميين. وفي ظل هذه الخلفية دعت مختلف المحافل الدولية، مثل حركة بلدان عدم الانحياز واجتماع رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية - الأمريكية إلى إلغاء التدابير القسرية المفروضة من جانب واحد ضد دولة أخرى. كما أعربت دول أعضاء عديدة عن معارضتها لسن قوانين تتجاوز آثارها الحدود الوطنية، وبالتالي تؤثر تأثيرا ضارا على مصالح بلدان أخرى.

وتستدعي العلاقات الكوبية - الأمريكية اتخاذ نهج جديد ومنعش يأخذ في الحسبان التحول العميق الذي حدث على الساحة العالمية، بما فيها منطقة أمريكا اللاتينية التي نشهد فيها نهاية الصراع وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وإعادة إدماج كوبا في الحياة الاقتصادية، الإقليمية والدولية، أصبحت الآن ضرورة حتمية، علاوة على أنها تتسق مع سيادة الدول وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وفي هذا المنعطف لا يمكننا أن نتعد عن تلك المبادئ والمعايير.

السيد مازيمو (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق وفد بلدي تماما على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

قلنا في مناسبات عديدة، هنا أمام هذه الجمعية وفي محافل دولية أخرى، إن انتهاء الحرب الباردة فتح نافذة من الفرص لحل مشاكل دولية كانت تبدو مستعصية على الحل. والواقع إن العديد من عداوات الماضي قد ولت إلى غير رجعة، وحل محلها التعاون والحوار والمصالحة: فخصوم الماضي الذين كانت

سياساتها، وأن تحسم كل الخلافات المعلقة، وتضع حداً نهائياً لهذه المسألة.

السيد أودلوم (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تتمتع البلدان التي تشكل حوض الكاريبي في الوقت الحاضر بمقدار كبير من الاتفاق والتضامن المشتركين فيما يتعلق بالقضايا التي تمس بعضها بعضاً. وقد أعطى إنشاء رابطة دول منطقة البحر الكاريبي مؤخراً زخماً جديداً لهذا التوافق المزدهر في الآراء، وكوبا عضو في هذه الرابطة.

ومن دواعي سرور حكومة سانت لوسيا أن تؤيد مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ويبدو أن تاريخ مناقشة مسألة الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا ليس بأكثر من حوار للصم. إنه حوار الصم لأن هذه الجمعية أجرت مناقشة حول قرارات من هذا النوع ذاته على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد استقوى صوت الأغلبية في كل مناسبة، إذ اتخذت الجمعية العامة القرار الأول في هذا الشأن، القرار ١٩/٤٧ بأغلبية ٥٩ صوتاً في ١٩٩٢. وفي السنة التالية، اتخذ قرار الجمعية العامة ١٦/٤٨ بأغلبية ٨٨ صوتاً، وفي ١٩٩٤ صوتت الجمعية العامة عن اقتناع بإنهاء الحصار بأغلبية ١٠١ صوت مقابل صوتين مع امتناع ٤٨ عضواً عن التصويت. وقد وقف اثنان من حلفاء الحرب الباردة موقفاً حازماً ضد الإرادة العامة للجمعية.

وإن الأعمال اللاحقة التي قام بها منظمو الحصار والمتمثلة في تشديدهم له عوضاً عن الإذعان لروح ومقاصد قرارات الجمعية تشكل ازدراء صارخاً لمبادئ الأمم المتحدة وأجهزتها. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أقر مجلس نواب الولايات المتحدة بأغلبية الثلثين قانوناً جديداً يحتوي على أحكام معينة تتجاوز قانون توريشيلي لعام ١٩٩٢ بزيادتها لحدة الحصار الاقتصادي.

ومما يثير قلق سانت لوسيا العميق أن تتفهم دولة مؤسسة عضو في هذه الجمعية، وتتمتع أيضاً بامتياز كونها البلد المضيف للأمم المتحدة، استنتاجات الجمعية العامة، وأن تهزأ بإرادة المجتمع الدولي ورغباته المعلنة. إن المقصد الواضح لقانون هيلمز - بيرتين هو

الاستجابات لهذا التهديد. وبموجب المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق فإن مجلس الأمن وحده، وبعد أن يتقرر بشكل جماعي وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، هو المكلف من المجتمع الدولي بفرض جزاءات اقتصادية ملزمة قانوناً. وفي الحالة المعروضة علينا اليوم، لم يتقرر بشكل جماعي وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين، وبذلك يكون الحصار انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وأحكام الميثاق ذات الصلة.

وقد جلب الحصار للشعب الكوبي، على مر السنين، معاناة يعجز عنها الوصف. والتقدم الرائع الذي حققته كوبا في مجالات الصحة العامة والتعليم والرفاه الاجتماعي، والذي لا يوجد له مثيل إلا في أغنى بلدان العالم، ويشير حسد الناس في كل مكان في العالم، أصابه الشلل من جراء الحصار الاقتصادي الذي يمنع كوبا فعلياً من استيراد الأدوية والمواد الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. إن زمبابوي ليست مقتنعة إطلاقاً بصحة الأسس الأخلاقية التي تقوم عليها سياسة تمنع تدفق الغذاء والدواء بلا عائق إلى أضعف قطاعات السكان الكوبيين: الأطفال الصغار والنساء الفقيرات والمسنين والمرضى.

إن الواقع القاسي الأليم الذي يواجهه الشعب الكوبي نتيجة لأداة الحصار الفظة ينبغي أن يثير قلق جميع أعضاء المنظمة، لأن الجروح العميقة التي تخلفها هذه السياسة تبرز بوضوح كدليل محزن على انهيار نظام للاقتصاد والرفاه الاجتماعي كان في يوم من الأيام من بين أفضل النظم في العالم. إلا أن وفد بلدي على اقتناع بأن الشعب الكوبي سينتصر وأن العدالة ستسود، كما حدث من قبل بفضل شجاعة الجيل الماضي.

وتعتقد زمبابوي أن الولايات المتحدة، بوصفها أقوى دولة في العالم، ينبغي أن تكون قدوة يحتذى بها. والواقع إننا نلاحظ أن الولايات المتحدة تضطلع حالياً بدور حاسم كوسيط ومسهل في عمليات سلام هامة في أماكن أخرى. ونحن نعتز بالعلاقات الممتازة التي تربطنا بكل من الولايات المتحدة وكوبا، ونشعر بالقلق لوجود حالات مثل هذه الحالة التي نبذو فيها وكأننا نؤدب أحد أصدقائنا.

وإن ما نسعى إليه من وراء كل هذا الكلام هو الحوار والمصالحة وليس المواجهة. وبالتالي، يحدونا صادق الأمل في أن تعيد الولايات المتحدة النظر في

الذي كان قد ألغي في الستينات، إلى الظهور من جديد، ويوجد في الوقت الحالي قطاع تجاري صغير مزدهر في كوبا يجد مزيدا من الحوافز في تخفيف قيود النقد الأجنبي.

وتجلب الشدة أحيانا نصيبها من المنافع الإيجابية، وقد جوبه الاقتصاد الكوبي بتحد جسيم فيما يتعلق بتقليل الحجم والتغيير الهيكلي. وقد جرى تفكيك جدي لجهاز الدولة المترهل وتخفيض مستحب في عدد العاملين في المنظمات التابعة للدولة ووظائفهم، الأمر الذي قد يغبطه عليها عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بل والأمم المتحدة ذاتها. وفي ١٩٩٢، أقر البرلمان الكوبي تعديلا دستوريا يُلطف من القوانين القائمة فيما يتعلق باعتراف الدولة الكوبية بحقوق الملكية، وحقوق المشاريع المشتركة، وإقامة روابط اقتصادية مع الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية. إن هذا التحرير لنشاط المشاريع المشتركة هو أحد السبل الفعالة نحو اندماج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مما أسفر عن توقيع خمسين مشروعا مشتركا مع شركات من المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وشيلي ومع شركات من منطقة البحر الكاريبي.

ومن الواضح أن هذا ليس زمن الاستبعاد أو العزل. إنه زمن الاحتضان والتعزيب. وقد خاب أمل وفدي إلى الاجتماع التذكاري الخاص للذكرى الخمسين عندما أخلى وفد معين مقعده حينما اعتلى المنصة بلد ينظر إليه على أنه عدو. إن هذا العمل الاحتجاجي داخل ملاذ حرية الكلام ذاته انتهاك واضح لروح إعلان سان فرانسيسكو. فكل سبب وجود الأمم المتحدة يتعرض للتهديد عندما ترفض البلدان التي على خلاف أن تستمع بعضها إلى بعض.

ومن نفس المنطلق، تتقدم سانت لوسيا ببراءة خاص بأن يعتمد مشروع القرار A/50/L.10، إذعانا للرغبة المتجمعة للمجتمع الدولي بأن يتوقف هذا التهجم على نساء وأطفال كوبا الذين أضناهم الفقر، وبأن يسمح بازدهار شجاعة شعب كوبا وإبداعه وبأن يؤتيا ثمار الاندماج التام في المجتمع الدولي.

السيد سوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأؤخى الاختصار الشديد. إن وفدي، تمشيا مع موقف حكومتي بالنسبة لهذه المسألة، يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10. ويتفق موقف حكومتي

معاقبة الدول الأخرى التي تحتفظ بعلاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا واستخدام قوة قانون الولايات المتحدة لفرض الجزاءات على الأشخاص والشركات والبلدان التي تسعى إلى إقامة علاقات تجارية مع كوبا.

إن طابع هذا القانون، طابع تجاوز الحدود الإقليمية، منفر بالنسبة إلى بلدان صغيرة مثل بلدا، وهو يقوض تقويضا خطيرا مفهومى السيادة والمساواة الأساسيين اللذين يشكلان ركني ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لعبارات النوايا الطيبة للحفاظ على روح الميثاق وهي العبارات التي سمعناها بشكل ثابت خلال المناقشة في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة أن تقوى من عزم الدول الأعضاء على عدم إلحاق الضرر بالمعتقدات الأساسية لمؤسستنا التي نوقرها كثيرا.

لقد اجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وممثلوهم في اجتماع خاص في نيويورك في الشهر الماضي وناقشوا مسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في ضوء تشريع هيلمز - بيرتين الجديد. وكان هناك إجماع تام على عدم استصواب الأحكام الجديدة، وقرار متضافر بتجديد الدعوة إلى إنهاء مقاطعة كوبا. وقد ناقشت سانت لوسيا مرارا مع زملائنا الكوبيين الشواغل المثارة حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في كوبا؛ ونحن على اقتناع بأن الحال في كوبا تسمح بالتغيير والإصلاح، وربما يكون للحصار الاقتصادي أثر عكسي بإبطاء عملية التحرير الاقتصادي وليس الإسراع بها.

ولا بد من أن يلاحظ المراقبون المحايدون للاقتصاد الكوبي تحركا هائلا للبندول باتجاه التجارة المحررة والإصلاح المالي والنقدي في كوبا في التسعينات بالمقارنة بما كان قائما في كوبا في الستينات. ففي الستينات، كانت التجارة الخارجية في كوبا مركزة في عشرين شركة. واليوم، تنخرط ٢٢٥ شركة كوبية و ٥٩٥ ممثلا مرخصا للشركات الأجنبية في العمليات التجارية. والتركيز الأصلي للأرض والتعاونيات في شركات زراعية كبيرة تابعة للدولة يبلغ متوسط حجم كل منها ١٢ ٠٠٠ هكتار حل محله ٤ ٠٠٠ تعاونية متوسط حجم كل منها ١ ٠٠٠ هكتار. كما أنشئت أسواق خاصة لبيع المنتجات الزراعية. وفي قطاع العمالة، عاد العمل لحساب الذات، وهو العمل

المتبادل. ونحن نؤمن بأن هناك مزية كبيرة في اتباع هذا النهج.

السيد جيلى (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن آرائه حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. ويتكلم وفدي باسم الأشخاص العاديين في جنوب افريقيا، إذ نسجل أننا مدينون لكوبا حكومة وشعبا على الإسهام المتسم بإنكار الذات الذي قدمته لمكافحة الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي. وعلى ذلك ليس من المدهش أن عددا من الشركات الشهيرة في جنوب افريقيا انضمت في الأشهر الأخيرة إلى شركات أوروبية وشركات أخرى في إقامة مشاريع تجارية وصناعية مشتركة مع كوبا.

إن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا ناتج عن الحرب الباردة. ونتيجة لهذه السياسة عانى المدنيون الأبرياء ولا يزالون يعانون بصورة لا مزيد عليها. ووفدي يرفض فكرة تجويع شعب كوبا لإخضاعه لايدولوجيات معينة.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة هذه، التي تتميز بالالتزام مجددا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي للدول الأعضاء تشجيع وتعزيز سياسة المشاركة الحرة غير المعاقبة في الاقتصاد العالمي. ونحن نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء النظر في اتخاذ تدابير إضافية تهدف إلى توسيع نطاق الحصار فيما يتجاوز الاقليم. فهذه التدابير ستترك أثرا عكسيا يتمثل في التعدي على سيادة دول أخرى وعلى المصالح المشروعة لرعاياها.

ويحدونا وطيد الأمل في أن تؤدي عملية الحوار المفتوح والبنّاء بين الأطراف ذات الصلة إلى رفع هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة في المستقبل القريب. لذلك يعرب وفدي عن تأييده للقرار المعروض علينا.

السيدة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البند المعروض علينا، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ما فتئ يناقش في جميع دورات الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١. وفي تلك الدورات أعربت جامايكا، عن طريق تصويتاتها، عن

وموقف حركة عدم الانحياز، حيث دعت الحركة الولايات المتحدة إلى تسوية جميع خلافاتها مع كوبا عن طريق المفاوضات على أساس المساواة والاحترام

العلاقات في مجال الهجرة، توصلت إلى اتفاقات بشأن الهجرة تسمح بالهجرة القانونية لما لا يقل عن ٢٠ ٠٠٠ مواطن كوبي سنويا. فضلا عن ذلك، فإن الكوبيين الذين يسعون إلى دخول الولايات المتحدة بطريقة غير شرعية لم يعد يسمح لهم بذلك استلزاما، بل يعادون إلى كوبا. وفي خطوة هامة أخرى، أعلنت حكومتني في ٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام مجموعة من التدابير الهامة ترمي إلى زيادة التواصل وتعزيز الاتصالات مع الشعب الكوبي. وهذه التدابير تشمل الإذن بإنشاء مكاتب صحفية بشكل متبادل، وزيادة كبيرة في التبادلات الأكاديمية والثقافية والعلمية، وتيسير الزيارات الأسرية في حالات الطوارئ. وكل هذا ينبغي أن يسهم في تطوير المجتمع المدني المفتقد بصورة ملحوظة جدا في كوبا، وهذا بدوره يمكن أن يوفر أساسا للتحوّل السلمي إلى الديمقراطية التي نعتقد أن المجتمع الدولي يرغب فيها.

وفي تطور آخر ذي صلة، أجازت حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٢ تقديم تبرعات إنسانية خاصة تزيد قيمتها على ١٠٠ مليون دولار من الشعب الأمريكي ومنظمات غير حكومية في الولايات المتحدة إلى الشعب الكوبي، مما جعل شعب الولايات المتحدة أكبر متبرع للشعب الكوبي خلال هذه الفترة. ولقد تحسنت الاتصالات الهاتفية المباشرة بين البلدين تحسنا كبيرا، الأمر الذي يسرّ إجراء اتصالات أفضل بين شعبينا. وأخيرا، أشارت حكومة الولايات المتحدة مرارا طوال العام الماضي إلى أنها غير عازمة على مواصلة المقاطعة إلى أجل غير مسمى، وإنما هي على استعداد لتخفيض جزاءاتها بطرائق محسوبة بعناية إذا تحقّق إصلاح سياسي واقتصادي كبير في كوبا.

هذه تطورات إيجابية بناءة في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، وهي خطوات في اتجاه نعتقد بأن المجتمع الدولي يرحّب به. ومع ذلك، فهي غير ظاهرة في مشروع القرار هذا. وفي الوقت نفسه، لم يتحقّق في كوبا تقدم يذكر يبرر زيادة الدعم الدولي لموقف الحكومة الكوبية وحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد التي أدانتها هذه الهيئة بحق في كل دورة من الدورات العديدة الأخيرة للجمعية العامة، ما زالت تبعث على الأسى. ولا توجد دلائل من الحكومة تشير إلى أنها تنظر في الانفتاح السياسي. وعلى العكس تماما، فقد أوضح زعيم النظام الكوبي خلال حضوره مؤخرا الاجتماع التذكاري للذكرى السنوية الخمسين

آرائها بشأن القرارات المماثلة لمشروع القرار A/50/L.10 المعروض علينا.

إن السياسة الوطنية لجامايا القائمة على التعامل السلمي تتبع مسارا مغايرا للنهج الذي يدعو إليه الحصار. ونحن بطبيعة الحال نعتقد أن طريقنا هو الطريق الصائب لدمج كوبا من جديد بالطرق السلمية في مجتمع أمم الأمريكتين. وتشير كل الدلائل إلى أن هذه العملية جارية، ونشعر بالتشجيع إزاء ذلك القدر من التقدم المحرز حتى الآن. لذلك نكرر الإعراب عن قلقنا السابق الإعراب عنه في هذه القاعة وفي مناسبات أخرى، إزاء كل المبادرات التي تستهدف تعقيد الترتيبات التجارية الإقليمية عن طريق تشريعات وطنية كاسحة تتجاوز النطاق الإقليمي.

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأطراف المعنية مباشرة من التوصل في المستقبل القريب إلى حل ودي للمشكلة التي يسعى مشروع القرار A/50/L.10 إلى معالجتها. وعندئذ فإن التنمية الوطنية والعلاقات الثنائية، بل في الواقع المبادرات بعيدة الأثر المتخذة حاليا في الأمريكتين، ستتحرر من القيود التي يفرضها هذا الحصار. لذلك سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/50/L.10.

السيد ماريو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تأسف الولايات المتحدة بشدة لأن الجمعية العامة تنظر مرة أخرى في قرار بشأن الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. وموقف حكومتي الدائم هو أن هذا الحصار مسألة ثنائية لا يصح أن ينظر فيها هذا المحفل، وأن الولايات المتحدة، شأنها شأن سائر الدول، لها حق سيادي في تقرير علاقاتها التجارية الثنائية. ومع ذلك، تدرك حكومتي أن بلدانا كثيرة لا توافق على هذا الجانب من سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. بيد أننا واثقون بأن الوفود المؤيدة لهذا القرار تشاطر هدف سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، ألا وهو التحوّل السلمي إلى نظام ديمقراطي تحظى فيه حقوق الانسان بالاحترام الكامل.

لذلك فإن سياسة حكومتي تجاه كوبا تطورت بشكل كبير منذ آخر مرة نظرت فيها الجمعية العامة في هذه المسألة. إن الولايات المتحدة، في مواجهة موجة الهجرة الخطيرة التي لا كايح لها بين كوبا والولايات المتحدة، والرغبة المتبادلة للبلدين في تنظيم

أعطي الآن الكلمة للممثلين الذين يرغبون في
تعليل تصويتهم قبل التصويت. وأذكر الوفود أولاً بأن
تعليقات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق، وبأن
الوفود ينبغي أن تدلي بها من مقاعدها.

السيدة يانغ يانبي (الصين) (ترجمة شفوية عن
الصينية): لقد أكدت الجمعية العامة مجدداً في قراراتها
٩/٤٧، و ١٦/٤٨، و ٩/٤٩ مبادئ من قبيل المساواة في
السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية
للبلدان الأخرى، والحريات الدولية للملاحة والتجارة،
ودعت جميع البلدان إلى الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها
بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وإلى التقيد بهذه المبادئ
وبالقانون الدولي. وهذا انعكاس للطموحات العادلة
للمجتمع الدولي.

لقد انتهت الحرب الباردة، ولكن هذا لا يعني أن
نتائجها ستزول طوعاً. والحصار الاقتصادي والتجاري
والمالي الذي يفرضه بلد ما على كوبا، وهو الحصار
الذي دام أكثر من ثلاثة عقود، هو مثال بسيط على
ذلك. فلقد سبب هذا الحصار صعوبات جمة لاقتصاد
كوبا ومعاناة كبرى للشعب الكوبي. وأعاق كذلك على
نحو خطير محاولات كوبا للانفتاح وللإصلاح، وأعاق
علاقاتها الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع
بلدان ثالثة. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن
يواصل الإعراب عن أسفه البالغ وقلقه العميق إزاء
هذا الأمر.

وما فتئت الحكومة الصينية ترى أن لجميع البلدان
الحق في اختيار أنظمتها الاجتماعية، وايدولوجياتها
وسبلها إلى التنمية، على ضوء ظروفها الوطنية التي
لا يمكن للبلدان الأخرى أن تنتهكها. وأن فرض حظر أو
حصار، أو اللجوء إلى سياسات القوة في أي شكل
آخر، يناقض مبادئ القانون الدولي والمعايير الأساسية
التي تحكم العلاقات بين الدول.

ونحن نناشد البلد المعني بقوة أن يماشي الاتجاه
السائد في الوقت الحاضر - عملاً بمقاصد ومبادئ
ميثاق الأمم المتحدة، وأعراف القانون الدولي وقرارات
الجمعية العامة ذات الصلة - وأن يلغي فوراً قوانينه
وتدابيره القاضية بفرض حصار على الاقتصاد
والتجارة والتمويل في كوبا. ونحثه على الدخول في
مفاوضات وحوار مع كوبا على أساس المساواة واحترام
استقلال كوبا وسيادتها، حتى يعيد الشعب الكوبي
تنشيط اقتصاده وتنميته الاجتماعية بمعزل عن

لإنشاء الأمم المتحدة عزم حكومته على الإبقاء على
الوضع القمعي الراهن. وقد بدأ العمل بتدابير
اقتصادية وُضعت بعناية للإبقاء على سيطرة الحكومة
على السكان، وتجنب أي التزام بإجراء الإصلاح
الاقتصادي، ناهيك عن أي تحرك صوب إجراء
انتخابات حرة.

وتسعى الحكومة الكوبية إلى إقناع دول أعضاء
عديدة بأن الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة هو
سبب جميع مشاكل كوبا الاقتصادية وغيرها. والتحليل
النزيه يبيّن أن السبب الحقيقي لهذه المشاكل يكمن
في السياسات الاقتصادية المضللة التي تنتهجها
الحكومة، وكبت المبادرة الفردية وما يفترق إليه مشروع
القرار غير المتوازن هذا هو أي ذكر لمضمون سياسة
الولايات المتحدة المتمثل في الحاجة الملحة إلى إجراء
تغيير سياسي واقتصادي مفيد في الجزيرة. وتأمل
دول عديدة في أن يتحقق هذا التغيير بفضل الاتصال
المتزايد بين كوبا والمجتمع الدولي، دون ممارسة ضغط
من قبيل الحصار الاقتصادي الذي تفرضه عليها.
والمحزن أن آمال هذه الدول لم تتحقق. فنستنتج إذن
أن مواصلة تطبيق الجزاءات الاقتصادية، رغم عدم
شعبيتها في هذه الهيئة، أمر ضروري.

إن الولايات المتحدة تدرك أن شعب كوبا يجب
أن يقرر مستقبله بنفسه. ولا توجد لدينا نية عدائية
تجاهه. بل نود أن نساعد، ليس فقط عن طريق
الاتصال المباشر معه من خلال التدابير التي أوجزتها،
وإنما أيضاً عن طريق مواصلة الضغط على الحكومة
الكوبية لإجراء تغييرات طال أمدها. ونريد، مثلما
نعرف أن أغلبية الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة
يريدون، أن نعطي الشعب الكوبي الأمل في مستقبل
أفضل. وفي هذا السياق، يمثل الحصار الذي تفرضه
الولايات المتحدة رمزا لإيماننا، إلى جانب إيمان الشعب
الكوبي، بأن الوطاء بالأقدام على حقوقه وحرياته
الأساسية لن ينسى.

لهذه الأسباب، لا يسع الولايات المتحدة أن
تصوت لصالح المشروع المعروض تحت البند ٢٧ من
جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعدما
استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن
هذا البند، نشرع في النظر في مشروع القرار

A/50/L.10

المتحدة الرامية الى إشراك دول أخرى في تطبيق التدابير التجارية التي تدخل على سبيل الحصر في نطاق سياسات الولايات المتحدة الأجنبية أو الأمنية. وعلى هذا عارضنا المبادرات التشريعية المعدة من أجل زيادة إحكام الحصار التجاري الانفرادي ضد كوبا وذلك بإنفاذ القانون الوطني للولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، وبوجه خاص عن طريق الأحكام الخارجة عن الحدود الإقليمية والموضوعة لثني الشركات من بلدان أخرى عن إقامة علاقات تجارية مع كوبا. ونرى أن هذه التدابير تنتهك المبادئ العامة للقانون الدولي وتنتهك سيادة دول مستقلة. ولذلك ينظر الاتحاد الأوروبي نظرة سلبية الى إقرار مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة للنصوص التي قدمها كل منهما بخصوص قانون التضامن من أجل حرية كوبا وديمقراطيتها ويؤكد معارضته لاعتماد أي تدبير يطبق خارج الحدود أو يتعارض مع الاعراف الدولية ولا سيما ما يصدر عن منظمة التجارة العالمية.

ولا يمكن أن يوافق الاتحاد الأوروبي على أن تحدد الولايات المتحدة أو تقيد انفراديا العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد مع أي دولة.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحصار التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا يعتبر في المقام الأول مسألة يتعين حلها ثنائيا بين حكومتي الولايات المتحدة وكوبا. وستضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هذه الشواغل في اعتبارها عند التصويت على مشروع القرار المعروض علينا.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيصوت وفد الاتحاد الروسي لصالح مشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي على كوبا، فنحن لا نستطيع من حيث المبدأ أن نقبل بمحاولات دول بسط ولايتها القضائية الوطنية خارج حدودها الإقليمية. ونرى أن هذه الاجراءات تنتهك القواعد القانونية الدولية القائمة وتضر ببلدان أخرى.

ويرى الاتحاد الروسي أن محاولات خنق كوبا اقتصاديا بفرض حصار عليها تأتي بنتائج سلبية والمرجح أنها لن تؤدي إلا الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية لمعظم سكان هذا البلد. فضلا عن هذا يمكن أن تؤخر هذه الجهود التحولات الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية التي تتخذ حاليا في كوبا.

التدخل الخارجي، ويعزز اتصالاته الاقتصادية والتجارية وتعاونه مع البلدان الأخرى.

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، سيصوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار A/50/L.10.

السيد يانيز - بارنويغو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تعليلا للتصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة تحقيق انتقال سلمي إلى الديمقراطية في كوبا. ونحن نشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية التي يرتبها الحظر على حالة السكان الكوبيين. ومع ذلك، ليس هذا هو السبب الوحيد للحالة الصعبة في كوبا. والحكومة الكوبية، بسبب خياراتها الاقتصادية والسياسية، مسؤولة أيضا عن تدهور الوضع في البلد.

ويدين الاتحاد الأوروبي الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في كوبا، وخاصة في المجال السياسي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية القصوى بمكان احترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية في كوبا، وتعميق الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية في البلد.

لقد شرعت الحكومة الكوبية في عملية الإصلاح الاقتصادي الذي نأمل في أن يمكن ذلك البلد من التغلب على الأزمة الاقتصادية الراهنة، ويمهد السبيل أمام خطة أشمل للتحرك نحو الاقتصاد السوقي. وفي المجال السياسي، يَبقى النظام الكوبي على احتكار راسخ للسلطة السياسية. والمطلوب بذل جهود إضافية من أجل تعزيز الحوار والتعاون على جميع الصعد بغية التمكين من تحقيق التطور اللازم نحو الديمقراطية والتعددية، مثلما هي الحال في أنحاء أخرى من أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن تعزيز الاتصالات هو الطريقة الأفضل لإعطاء زخم للانتقال إلى النظام الديمقراطي. والاتحاد الأوروبي قرر أن يدخل في حوار سياسي مع كوبا بغية تحديد أنسب إطار للعلاقات المقبلة بين الاتحاد وكوبا من أجل تسريع عملية الإصلاح الداخلي.

إن معارضة الاتحاد الأوروبي لتطبيق تشريعات وطنية تقييدية تتجاوز الحدود الإقليمية أمر معروف تماما. وبالتالي فقد رفضنا دائما إجراءات الولايات

التمييزية والاقتصادية الانفرادية التي تتعارض ومبادئ حرية التجارة ودورة السلع وتعكر صفو العلاقات الدولية وتعوق الحلول السلمية للخلافات بين الدول وتقف حجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب وتضر بالسكان المدنيين الأبرياء.

واسمحوا لي أن أذكركم بأن قادتنا أعربوا في الإعلان الختامي الصادر عن الاجتماع التاسع لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، المعقود في كيتو يومي ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام عن قلقهم إزاء:

"المحاولات الرامية الى تطبيق قوانين وطنية خارج حدود اقليم الدول وهو ما يعد انتهاكا للقانون الدولي وأبسط المبادئ التي تحكم التعايش الاقليمي، ويخل بسيادة دول أخرى وينال من شفافية الممارسات التجارية المسلم بها عالميا". (A/50/425، الفقرة ١٣).

وأخيرا يود وفدي أن يكرر ما قاله في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وهو أن إكوادور لم تتخذ أي تدبير قانوني أو سياسي يمكن أن يضر بالعلاقات مع كوبا، وأنها أبلغت هذا رسميا الى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ستصوت غانا لصالح مشروع القرار المعروض علينا، كما فعلت في الماضي بالنسبة لمشروع القرار المتعلق بهذا البند، وكما ستفعل في المستقبل إذا عرض هذا البند على الجمعية مرة أخرى.

فأيا كانت الظروف، وأيا كانت المخاوف التي تشكل أساس فرض حظر على كوبا من جانب الولايات المتحدة منذ أكثر من ٣٠ عاما. فإن العالم يمر بتغيرات هائلة اليوم. وكوبا نفسها تغيرت. لقد أنصت بعناية لبيان ممثل الولايات المتحدة. ولا نوافق على آرائه. وأيا كان تحليله، فإن إرادة الشعب الكوبي هي التي يجب أن تحدد نظام ذلك المجتمع. ويجب أن تنتهي معاناة الشعب الكوبي. وحتى إذا قبلنا الدعوى بأن حكومة كوبا تسهم في معاناة شعبها، فالحقيقة هي أنه لولا الحصار لكانت الأمور أيسر على أبناء كوبا.

ونقول في هذا الصدد إن محاولات اتخاذ تدابير تشريعية أخرى لإحكام هذا الحصار الاقتصادي على كوبا تعطي لهذه التدابير بعدا دوليا يثير قلقنا للغاية كما يثير في الواقع قلق كثير من البلدان الأخرى. ونشير هنا بشكل محدد الى تشريع هيلمز - بيرتون المعروف الذي أطلق عليه اسم "قانون التضامن من أجل حرية كوبا وديمقراطيتها، لسنة ١٩٩٥". ونعتقد أن من شأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا وتخفيف التوترات في العلاقات الكوبية الأمريكية أن يدفع في الواقع بالمجتمع الكوبي الى مزيد من الديمقراطية والانفتاح.

ويرى الوفد الروسي أن التسويات المقبولة على نحو متبادل في جميع القضايا المتعلقة بالعلاقات الكوبية الأمريكية بقصد تطبيعها ينبغي أن تلتمس بالدرجة الأولى من خلال الحوار الثنائي البناء وتوسيع عملية التفاوض بين البلدين. وفي هذا السياق ننظر الى التدابير المعنية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية مؤخرا على أنها ناجحة وجاءت في وقت مناسب تماما. وتشمل هذه التدابير الحد من القيود المفروضة على السفر الى كوبا وتقديم المساعدات الإنسانية وزيادة التبادلات الثقافية والإعلامية.

وروسيا بدورها دأبت على السير على هدي مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين - وهي نقاط وردت في مشروع القرار المعروض علينا اليوم. وتواصل روسيا تطوير وصون العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع كوبا على أساس مبادئ المصالح المشتركة والفوائد المشتركة. فهناك علاقات تجارية تربطنا بكوبا تتفق تماما والقواعد الدولية المعترف بها عموما، وتخلو من أي نوع من التمييز، ونطبق فيما بيننا الأسعار العالمية.

ونود التأكيد في الوقت نفسه على أن سياستنا بخصوص رفع الحصار الاقتصادي عن كوبا لا تعني بأي حال أي تغيير في موقفنا المبدئي من قضية احترام حقوق الإنسان في ذلك البلد.

السيد إسكبيرو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
سيصوت وفد إكوادور لصالح مشروع القرار الخاص بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وذلك بسبب معارضة إكوادور للممارسات

المعارضون:

اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان.

المتنعون:

ألبانيا، أرمينيا، بوتان، الجمهورية التشيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، اليابان، قبرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المغرب، هولندا، النيجر، عمان، بالاو، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، المملكة العربية السعودية، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، المملكة المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/50/L.10 بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت (القرار ١٠/٥٠).

[بعد التصويت، أبلغ وفد الكويت الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم.

هل لي أن أذكر الوفود بأن تحليل التصويت محدد بـ ١٠ دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها؟

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في الأعوام السابقة كان وفد الأرجنتين يمتنع عن التصويت على مشاريع القرارات المشابهة لهذا القرار الذي اتخذته الجمعية الآن لأننا كنا نضمهم أن المضمون يسبب مشاكل ذات طبيعة ثنائية بين دولتين عضوين تربطنا بهما علاقات صداقة وطيدة.

ومع ذلك يبدو أن التدابير المشار إليها في القرار لم يكن لها الأثر المنشود. فضلا عن ذلك، فإن نقطة البداية بالنسبة لأية جزاءات يجب أن يكون تطبيقها لفترة معقولة ومحدودة طبقا لكل حالة على حدة.

ونود أن نشير إلى أن كوبا تتخذ سلسلة من الإصلاحات الرئيسية في المجال الاقتصادي تهدف إلى تحقيق المزيد من الانفتاح والتوصل إلى درجة من الحرية في اقتصادها. ومن ثم، وجب علينا ألا نخذل

إننا نشاهد الولايات المتحدة أن تذعن لإرادة المجتمع الدولي، وتنصت إلى أصوات حلفائها وجيرانها، وترفع الحصار المفروض على كوبا لكي ينعم أبناء تلك الأمة الكوبية الشهيدة بالسلام ليتمكنوا من إحراز التقدم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعنا إلى آخر متكلم في تحليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/50/L.10.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندور، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، دومينيكا، إكوادور، أريتريا، اثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، غانا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية الإسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، جامايكا، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

ولا يمكن لنا أن نتصور أي نظام اجتماعي واقتصادي دولي عادل يمكن فيه أن تفرض دولة واحدة قيودا تجارية واقتصادية ومالية على دولة أخرى. وليس من المقبول السعي إلى حلول للخلافات السياسية الثنائية من خلال أعمال القسر العسكري أو الاقتصادي أو من خلال أي نوع آخر من الضغوط التي تمس سيادة الدول واستقلالها والتي تترتب عليها آثار ضارة على رفاه الشعوب.

ولا يمكن بأي حال أن يسهم اعتماد تدابير من هذا النوع في حسم الخلافات. بل على العكس تماما، تشير هذه التدابير مجابهات لا ضرورة لها تؤثر على الناس دون أن تغير النظام الذي تفرض ضده. وترفض حكومة بلدي هذا النوع من التدابير، وترى ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وانطلاقا من هذه الاعتبارات قررنا التصويت تأييدا لهذا القرار. غير أن هذا يجب ألا يفسر على أنه تعبير عن تأييد حكومة فنزويلا لأي نظام سياسي معين. ونعتقد أن الحجج التي أثبتت ضد هذا الحصار مشروعة بغض النظر عن الحالة السياسية القائمة في بلد معين. وينبغي عدم الخلط بين النهوض بالديمقراطية، الذي يعد أمرا أساسيا بالنسبة لنا، وبين التدابير القسرية التي يفرضها جانب واحد لأجل غير مسمى. وتؤكد نتيجة التصويت رغبتنا الجماعية في إدانة أي عمل عدواني انفرادي ضد سلامة أية دولة أو ضد حقها في تقرير المصير.

السيدة تيو - جاكوب (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد غيرت سنغافورة تصويتها هذا العام على القرار المتعلق بهذه القضية من الامتناع عن التصويت إلى التأييد. وإذ نفضل ذلك، فإننا لا نتخذ أي موقف إزاء المشاكل الثنائية المحددة التي أدت إلى فرض الحصار على كوبا منذ سنوات عديدة. فهذه مسألة ينبغي للبلدين تسويتها ثنائيا.

لكن وجهة نظرنا هي أن العلاقات الدولية تطورت إلى حد أصبح من الضروري فيه أن يولي المجتمع الدولي الاعتبار الأساسي لمبدأ حرية التجارة. ونرى أن الجزاءات ينبغي ألا تفرض إلا في الحالات الخطيرة للغاية وأن يكون فرضها بإذن من مجلس الأمن. وفرض جزاءات من جانب واحد ذات آثار تتجاوز حدود الدولة التي تفرضها يعتبر اتجاها خطيرا من شأنه أن يخل بحرية التجارة ويضر في نهاية المطاف المجتمع

هذه التدابير. وتثق حكومة الأرجنتين أن حكومة كوبا ستتوسع في هذه الإصلاحات. كما تأمل الأرجنتين في أن تمتد كوبا هذه الإصلاحات تدريجيا إلى المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان. ونحن نعلق أهمية قصوى على حقوق الإنسان. وبذلك تتأكد القيم الأساسية لشعوب القارة، قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد.

ولهذه الأسباب، صوت وفد بلدي لصالح القرار الذي اتخذ الآن، مع أننا نود أن نوضح بكل جلاء أننا سنواصل الضغط لضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية أكبر في كوبا.

السيد فوكوشيما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أشرح، رسميا موقف اليابان في امتناعها عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10.

ولا تزال اليابان تراودها نفس الشكوك التي أعربت عنها خلال الأعوام الثلاثة الماضية حول ما إذا كانت مناقشة الجمعية العامة لمسألة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مفيدة فعلا في تهيئة جو مؤات لحل المسألة بطريقة بناءة.

وهذه المسألة ذات طبيعة معقدة للغاية. وتتساءل اليابان عما إذا كان القرار الذي اتخذ الآن يعالج هذه المسألة بكل تعقيداتها معالجة ناجعة. وإن لم يكن ذلك فستظل المسألة دون تسوية السى أن توجد طريقة أفضل لتحقيق حل مناسب.

السيد فيفاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد حقق المجتمع الدولي تقدما كبيرا عن طريق الحوار والمفاوضات المباشرة في السنوات القليلة الماضية بالنسبة للتعاون الاقتصادي والتجاري. كما اتخذ خطوات هامة صوب تحقيق السلام العالمي والديمقراطية والتضامن.

وأية ممارسات تجارية تمييزية، أو أي فرض لتدابير اقتصادية من جانب واحد، أو أي تطبيق للقوانين المحلية فيما يتجاوز الحدود الإقليمية، يعوق هذه العملية ولا يمكن قبوله، كما أنه لا يتفق مع معايير القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

تحسينات في هذه المجالات على الصعيد الثنائي وفي المحافل التي تتيحها الأمم المتحدة.

السيد جالو (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد صوت وفد بلدي تأييدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.10، الذي يؤكد بعض المبادئ العزيزة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، نظرا لأنه يمثل تذكرة قريبة بأهمية الوضع الراهن بالنسبة للمساواة في السيادة والتكافل بين الدول، خصوصا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض الحصار التجاري والمالي على كوبا يتناقض مع روح ونص المبادئ المرشدة التي قامت منظماتنا على أساسها. لذلك، انضمت غامبيا إلى البلدان الأخرى في التصويت تأييدا لرفع هذا الحصار لأنه يتناقض مع مبادئ التعاون الدولي والتنمية.

والتبريرات المساقاة لمواصلة الحصار طغت عليها ثلاثة عقود من التنمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان وكذلك في العلاقات الدولية سواء داخل كوبا أو على الصعيد العالمي. إن كوبا وشعبها يسيطران ليس فقط على مصيرهما، بل أيضا على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للكوبيين. وعلى الرغم من المشاق التي تسبب فيها الحصار، فإن كوبا تواصل التطور بمعدل متزايد، بل وتضطلع بدور دولي رئيسي في مجالي الطب والهندسة الوراثية. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل كوبا التمتع بفترة من الاستقرار والتنمية المستمرة ضرورية لرفاهية شعبها.

لهذه الأسباب، قررت غامبيا أن تصوت هذا العام تأييدا للقرار الذي اعتمدتوا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت بعد التصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام النظر في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الدولي بأسره. لذا، ينبغي تمكين جميع الدول من أن تتاجر بحرية وعلانية مع أية دولة أخرى، بغض النظر عن آرائها السياسية. ويعتبر الانفتاح والارتباط الحر من أفضل السبل لبناء أسرة حقيقية للأمم.

السيد مالك (العراق): إن الوفد العراقي يأسف لعدم استطاعته التصويت على مشروع القرار الذي تم اعتماده الآن، بسبب ظروف الحصار التي حرمته من حق التصويت. ولو كان باستطاعته ذلك لصوت لصالح القرار.

إن الحصار المفروض على الشعب الكوبي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة نظرا لأنه يرمي إلى تحقيق أهداف سياسية ليس لها أية علاقة بالسلام والأمن الدوليين. وإضافة إلى ذلك فإن هذا الحصار يتنافى مع أبسط المعايير الإنسانية والأخلاقية. إن العراق يدعو إلى إنهاء هذه الممارسات الرامية إلى تجريد الشعوب من حقها في الحياة والحرية والكرامة. كما يدعو إلى الكف عن اتخاذ اجراءات ترمي إلى حرمان الدول من فرص التقدم الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

السيد فاوولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أيدت كندا مرة أخرى القرار الخاص بهذه القضية. واتبعت كندا سياستها الخاصة بشأن كوبا، مؤمنة بأن الارتباط وليس العزل هو أفضل سبيل لتشجيع الإصلاح في كوبا. والشاغل الأولي لكندا فيما يتعلق بالحصار هو امتداد آثاره إلى خارج حدود الدولة التي فرضته - أي الطريقة المستخدمة في تطبيق القوانين والأنظمة التي تحكم الحصار لتضييق حرية التجارة لبلدان أخرى مثل كندا.

وما فتئت كندا تتخذ دوما موقفا قويا ضد هذه التدابير ومثيلا لها. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إلقاء اللوم على الحصار عن كل مشاكل كوبا. ولا بد، في رأينا، من إجراء إصلاح اقتصادي وسياسي في كوبا حتى تتمكن من التغلب على صعوباتها الحالية ومن الاستفادة من طاقاتها الكامنة.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى شواغلنا المستمرة إزاء حالة حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية في كوبا، وهي حالة لا تفي بالمعايير المقبولة دوليا. وسنواصل الضغط من أجل إجراء

البند ١٥٦ من جدول الأعمال (تابع)

"والى أن الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية ستكون اللغات الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وستكون الاسبانية والانكليزية والفرنسية لغات العمل فيه".

تعدد اللغات

(أ) مشروع قرار (A/50/L.6/Rev.1)

ثم تضاف حاشية برقم (٣) ونصها "المادة ٣٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي". وهكذا، نستخدم بالضبط نفس التعابير المستخدمة في هذه الفقرة من الديباجة للإشارة إلى الجمعية العامة ولجانها الفرعية وإلى مجلس الأمن، وكل ما فعله هو تكرار نفس العبارات الواردة في المادة ٣٢ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع الإشارة إلى ذلك في حاشية.

(ب) تعديلات (A/50/L.8 و A/50/L.9)

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أنعم وفدي التفكير في القضايا التي تناولها مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1. ودعوني أقل فوراً إن هذا موضوع هام. فهو موضوع هام للأمم المتحدة. وهو موضوع هام لأستراليا.

واللافت جداً للانتباه، بالإضافة إلى الإيضاحات التي قدمتها بشأن الأهمية القصوى التي تنسم بها لدى الكثير منا أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن التعديل يقضي بأن الاسبانية ستكون أيضاً لغة عمل للمجلس، على خلاف الأجهزة الأخرى المذكورة في هذه الفقرة.

وفي ظل هذه الظروف وافقنا على رأي العديد من الذين رأوا أن الأفضل اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء. ولكننا نشك في أنه حدث قدر كاف من التشاور السليم الذي يسمح بتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، على وجه التحديد، كان شاغلنا أنه كان من الضروري إجراء استطلاع أوفى لصلة مشروع القرار هذا بلوائح الأمم المتحدة المستقرة، التي وضعت عملاً بالمادة ١٠١ من الميثاق، والتي بموجبها تحدد وتعالج شروط توظيف العاملين وأوضاعهم بالمنظمة، ومدى تأثير المشروع على تلك اللوائح.

والتعديل الثاني الذي أقترحه يتعلق بالفقرة ٣ من المنطوق. وهنا أود أن أقترح الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة. وأنا أقول إنه لم ترد الإشارة في أي موضع من مواضع مشروع القرار إلى الحكم الأساسي الوارد في الميثاق والذي ينظم توظيف العاملين بالمنظمة وإعداد الأنظمة المتعلقة بذلك. وهناك إشارة إلى الميثاق، لا عن طريق الاستشهاد به، بل بمجرد إيراد عنوانه، في الفقرة الثانية من الديباجة، وبعد ذلك تعرض حجة مؤيدة لتعدد اللغات. ولكن ليست هناك

وبعد هذه الإيضاحات، أخرج بالتحديد على نص مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1. إن وفدي يمكن أن ينظر إليه في تعاطف، إذا عدل في موضعين. إنني أدرك كل الإدراك قواعد النظام الداخلي للجمعية العامة فيما يتعلق بالتعديلات الشفوية. ومع ذلك، أمل أن ينظر بعين القبول إلى ما سأقدم على عرضه الآن.

أولاً، لا توجد، للأسف، في الفقرة الرابعة من الديباجة، أية إشارة إلى جهاز رئيسي من أجهزة الأمم المتحدة، هو جهاز يتسم نطاق اختصاصه وعمله بالاتساع الشديد، ومن ثم فإنهما شديداً الأهمية للكثير من الدول الأعضاء. وإنني أشير بطبيعة الحال إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذا، أقترح استكمال فقرة الديباجة هذه، بإضافة إشارة إلى النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ترد بعد عبارة "مجلس الأمن". والعبارات التي ينبغي أن تضاف هي:

إشارة في مشروع القرار إلى الميثاق بصورة محددة. ويرى وفدي أن هذا عيب يمكن إصلاحه بسهولة بمجرد إضافة عبارة إلى الفقرة ٣ من المنطوق، بعد عبارة "التحقق من أن"، تشير إلى المادة ١٠١ من الميثاق، وذلك على النحو التالي:

"تعيين موظفي المنظمة يتم مع التقيد الدقيق بأحكام المادة ١٠١ من الميثاق والأنظمة التي تضعها الجمعية العامة عملاً بالمادة ١٠١، ومن أن".

إنني أدرك أن هذه تعديلات شفوية. وأنها قد تحتاج إلى إمعان في النظر. وإنني أحث جميع الممثلين على أن يتبينوا بوضوح أنها مستمدة مباشرة من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن ميثاق الأمم المتحدة. ومع وجود تعديلات من هذا القبيل، أعتقد أن مشروع القرار سيكون أفضل كثيراً وسيصبح بالتأكيد مرضياً لوفدي، وأمل أن يكون مرضياً للآخرين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل استراليا. وستؤخذ تعديلاته الشفوية في الحسبان كما سيجري البت فيها عندما نشرع في التصويت على مشروع القرار A/50/L.6/Rev.1.

ونظراً لتأخر الوقت، ستواصل الجمعية العامة النظر في البند ١٥٦ من جدول الأعمال بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠